المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

09/04/2013

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

منشورات جامعة محمد الخامس أكدال بالرباط بسجون الشمال

S/N0367

محمد حمضي

توزع صباح يوم الإثنين 25 مارس أعضاء من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة على مختلف المؤسسات السجنية الواقعة فوق تراب جهة طنجة / تطوان، وذلك من أجل الإشراف بجانب مدراء هذه السجون، على تسلم كمية من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لجامعة محمد الخامس . أكدال بالرباط حتى يستفيد منها السجناء . هذه المبادرة جاءت مباشرة بعد توقيع يوم 14 مارس اتفاقية شراكة بين الكلية السالفة الذكر والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تهم تسلم المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أزيد من 5000 منشور توزع على مختلف السجون المغربية .

الاتفاقية ، وكما ذكر أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة في كلماتهم بهذه المناسبة ، تندرج في سياق تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الخاص بأوضاع السجون وحقوق السجناء الصادر سنة 2012 ، وتروم تيسير ولوج السجناء لمنشورات الكلية ، ودعمهم في مواصلة دراستهم والمساهمة في مصالحتهم مع المجتمع بعد أن تصبح الأسوار العاتية للسجون التي قضوا فيها عقوباتهم السجنية خلف ظهورهم ، فالسجن لا تقتصر وظيفته على سلب حرية المحكوم ، بل مجرد محطة استثنائية في حياة الفرد / السجين، تنتهي به إلى مواطن صالح لبلده ومجتمعه وللإنسانية جمعاء .

يذكر بأن عملية تسلم إدارة السجن المحلي بوزان حصتها من هذه المنشورات كانت قد تمت صباح يوم الجمعة 22 مارس ، وذلك لأن هذه المؤسسة السجنية مازالت تابعة إداريا للمندوبية الجهوية لإدارة السجون وإعادة الإدماج بفاس ، وهي الوضعية الشاذة التي سبق للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة بعد زيارتها لهذا السجن بتاريخ 12 يونيه الأخير، أن أوصت بفك هذا الارتباط وإلحاقه (سجن وزان) بمندوبية جهة طنجة تطوان .

قال إن القانون المتعلق بالحصول على المعلومات يهم كافة المواطنين وأن الصحافيين سيكون لهم قانون خاص بهم

الكروج: تخفيض أجور الموظفين مستحيل والمالية العمومية لا تسمح بالمغادرة الطوعية

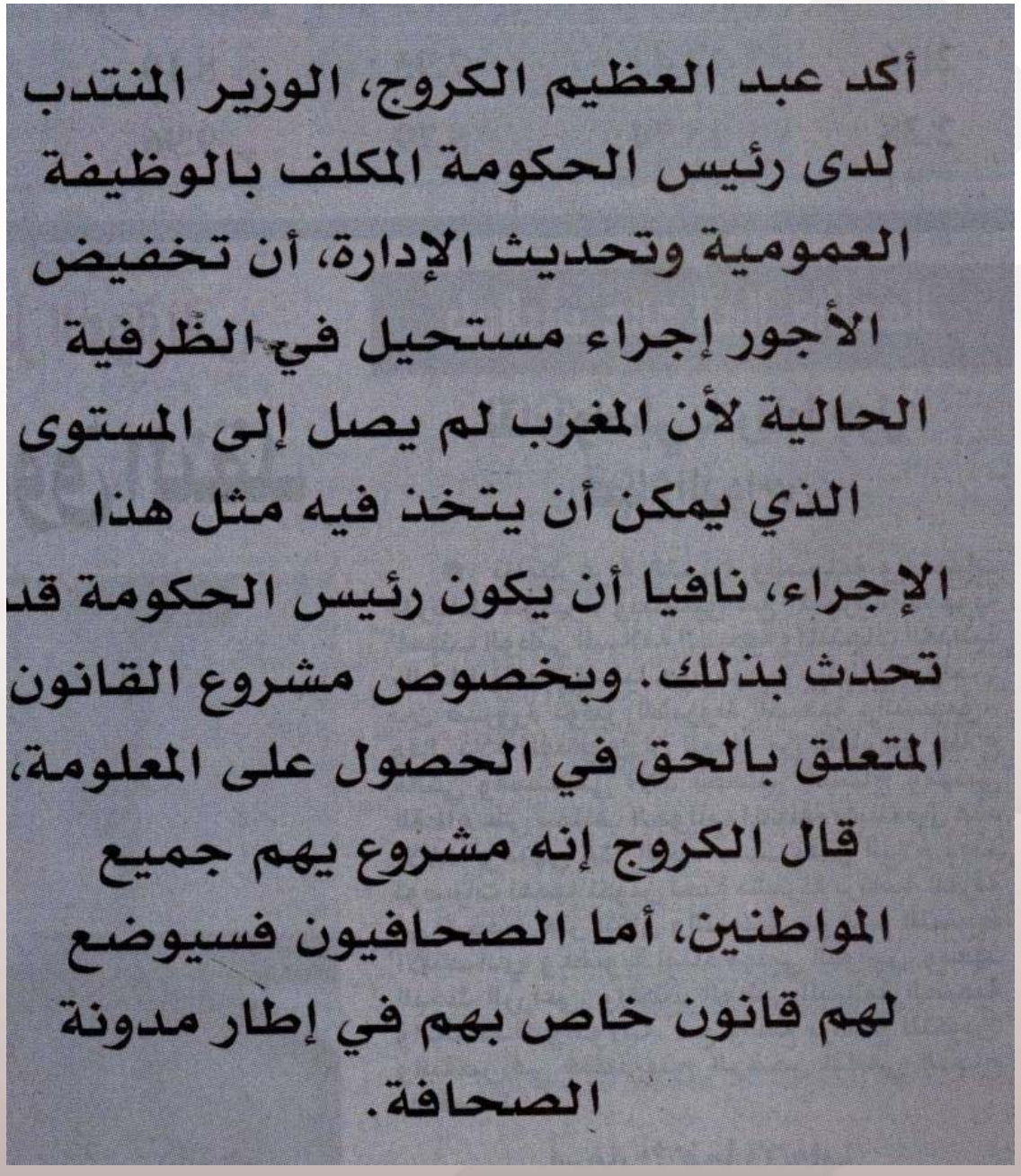

أكد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، أن تخفيض الأجور إجراء مستحيل في الظرفية الحالية لأن المغرب لم يصل إلى المستوى الذي يمكن أن يتخذ فيه مثل هذا الإجراء، نافيا أن يكون رئيس الحكومة قد تحدث بذلك. وبخصوص مشروع القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة، قال الكروج إنه مشروع يهم جميع المواطنين، أما الصحافيون فسيوضع لهم قانون خاص بهم في إطار مدونة الصحافة.

لابد من إشراك

لابد من إشراك النقابات في الإصلاحات الكبرى

المرصد المغربي للسجون يقترح إحداث آليات للإشراف على مراقبة السجون

6902/1-2

فتن العفاني

اقترح المرصد المغربي للسجون إحداث آليات للإشراف على مراقبة السجون والحيلولة بذلك دون انتهاك حقوق السجناء والسجينات واحترام مضامين القوانين الوطنية منها والدولية، وحدد هذه الآليات في ثلاثة أنواع، الأولى تتمثل في آلية وطنية مؤسساتية، ثم آلية جهوية ، وثالثة محلية تكون عبارة عن فتح المجال أمام الجماعات المحلية للقيام بزيارات تفقدية للمؤسسات السجنية.

الاقتراح الذي تضمنه التقرير السنوي للمرصد الخاص بسنتي 2011-2012، جاء بالنظر لحجم التظلمات والشكايات الواردة عليه من طرف نزلاء ونزيلات السجون والتي أبرز أنها همت في أغلبها ممارسة العنف في حقهم أو تعريضهم لمعاملة قاسية وحاطة من الكرامة، فضلا عن تعرضهم للتعذيب و حرمانهم من حقهم في الزيارة أو الفسحة، أو وضعهم في زنازن انفرادية .

وسجل المرصد في هذا الصدد عدم احترام القوانين الوطنية والدولية داخل السجون بشكل عام ، مشيرا إلى أن انتهاك حقوق السجناء ليس ظاهرة معزولة أو استثنائية في بعض المواقع دون أخرى ، بل تهم جميع السجون ومختلف المناطق بمختلف السجون المغربية ، مدنية ، محلية ، فلاحية، مركزية أو إصلاحيات.

وأكد في هذا الإطار وبشكل ضمني ضرورة إعادة المندوبية العامة للسجون تحت وصاية وزارة العدل عبر الإشارة إلى أن القرار السياسي القاضي باستقلال المندوبية عن قطاع العدل لا زال يثير عددا من النقاشات، مبرزا الرأي الذي يدعو إلى القيام بهيكلة جديدة من خلال خلق كتابة دولة لدى وزارة العدل مكلفة بإدارة السجون، تستفيد من اعتمادات مالية مستقلة محددة من قبل الجهاز التشريعي، على أن تكون من جملة مهامها تدبير المرفق السجني و بلورة إستراتيجية عقارية على المدى المتوسط ترتكز على استغلال المساحات غير المستثمرة لخلق مجالات للتكوين و الإنتاج و الترفيه و الإيواء.

هذا وبشأن الآليات التي اقترحها المرصد للإشراف على مراقبة المؤسسات السجنية، أوضح أن الأمر يتعلق بإحداث آلية وطنية مؤسساتية مركزية مستقلة عن المندوبية العامة للسجون تتمتع بضمانات دستورية تضطلع بمهمة الإشراف على مراقبة السجون ،على أن تتكون هذه الآلية من المؤسسات الدستورية ممثلة في مؤسسة الوسيط، المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، المرصد المغربي للسجون كهيئة متخصصة،و الهيئة الوطنية لأطباء القطاع العام،فضلا عن مؤسسة محمد السادس لإدماج السجناء.

تتمة ص2

المرصد المغربي للسجون يقترح إحداث آليات للإشراف على مراقبة السجون

6902/2

هذا فضلا عن إحداث آليات جهوية لرقابة السجون تتكون من المندوبيات الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلي المنظمات الحقوقية بالجهة تعينهم منظماتهم، والمجلس الجهوي للأطباء العاملين بالقطاع العام، ومندوب مؤسسة محمد السادس وممثل عن الجماعة الموجود فوق ترابها السجن ، هذا على أن يتم إقرار آلية أخرى للمراقبة تتم ترجمتها من خلال فتح مجال الزيارات التفقدية للجماعات المحلية والبلدية لإدماج السجناء مع اهتمامات الشؤون المحلية بما في ذلك تخصيص حصص مالية للاستجابة لحاجياتها وتطوير خدماتها.

ودعا من جانب آخر إلى إلغاء دور اللجن الإقليمية المنصوص عليها في المادة 620 من المسطرة الجنائية والتي أبرز أن قد ثبت عدم جدواها وسخافة أدوارها خصوصا وأنها تحت السلطة التنفيذية ووزارة الداخلية، وهذه الآلية هي التي سيتم تعويضها بالآلية الوطنية لمراكز الاحتجاز المشار إليها سالفا.

ويشار إلى أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي كان قد أعلن قبل أسابيع عن إعداد المجلس لتصور بشأن الآلية الوطنية لمراقبة مراكز الاحتجاز وأنه سيتم الإعلان عنه قريبا ، هذا علما أن المجلس كان قد تبنى رأيا يفيد باعتماد نموذج الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ومراقبة أماكن الاحتجاز المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،والتي يكون فيها المجلس مشرفا عليها باعتباره هيئة وطنية لحقوق الإنسان.

في حين كانت بعض الآراء خاصة داخل الهيئات الحقوقية الوطنية ترى أن اختيار إحداث آلية مستقلة عن الجهاز التنفيذي والمؤسسات الوطنية لمراقبة أماكن الاحتجاز سيشكل النموذج الأفضل والأصلح للمغرب اعتبارا لانعكاساتها الإيجابية على مستوى تعزيز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم.

خنيفرة

قافلة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان تختتم جولتها الجهوية

حطت، أول أمس ، قافلة التربية على المواطنة و حقوق الإنسان الرحال بمحطتها الأخيرة مدينة خنيفرة، بعد سلسلة المحطات التي قادتها إلى كل من بني ملال، أزيلال، الفقيه بنصالح، خريبكة، و مبدلت. وتدخل هذه القافلة التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال- خريبكة بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة تادلة أزيلال تحت شعار « جميعا من أجل أجيال كاملة المواطنة و الحقوق» ، في إطار أجرأة دور واختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال حماية حقوق الإنسان وإشاعة الثقافة المرتبطة بها، وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة في مجالات التربية والتعليم و التكوين والإعلام والتحسيس، تفعيلا للأرضية المواطنة و لفلسفة اشتغال المؤسسة المبنية على استراتيجيه القرب والمشاركة و تنفيذا لتوصيات اللقاءات التواصلية التي عقدتها اللجنة الجهوية مع أندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان.

و تسعى اللجنة من خلال هذه القافلة تعزيز التواصل بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفئات التلميذات و التلاميذ ومختلف الفعاليات المؤسساتية والجمعوية المتدخلة في مجالات حقوق الإنسان، ومأسسة علاقة الشراكة و التعاون مع الفاعلين المؤسساتيين بالجهة وتشجيع الأندية التربوية الحقوقية على المشاركة والإبداع في المجال الحقوقي و تقوية التواصل و التشبيك بين أندية التربية على المواطنة محليا و جهويا.

و لتحقيق هذه الأهداف، أعدت القافلة برنامجا حافلا بورشات متنوعة : جداريات ، تقنيات التصوير ، الرسم، السينما ، غرس شجرة الحقوق،ورشة تكوينية حول مقاربة النوع و ورشة الإبداع ، و هي ورشات اعتبرها النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية في كلمته الإفتتاحية تدخل في إطار إستراتيجية وزارة التربية الوطنية وتهدف إلى تحبيب فضاء المؤسسة للتلميذ وجعله جذابا ،كما أنه رأى في هذا اللقاء «تطبيقا للجهوية المتقدمة» ومناسبة لاكتساب الأندية المحلية دينامية و قوة من أجل تطوير آلياتها لتفعيل أنشطة الحياة المدرسية وتقوية الشعور بالانتماء إلى الجماعة و المؤسسة والمجتمع و التربية على العمل الجماعي وتدبير الاختلاف وإبداء الرأي و التمرس على ممارسة الديمقراطية و تحمل المسؤولية». كما نظمت للمشاركات والمشاركين من التلاميذ لقاء مفتوحا مع ضيف اللقاء، أحد أبناء المدينة الذين صنعوا أنفسهم بأنفسهم، ويتعلق الأمر بالدكتور محمد الغالي: أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاضي عياض في مراكش الذي قدم نبذة عن حياته و كيف استطاع باستماتته وإيمانه بقدراته تحقيق هدفه بالرغم من كون تكوينه في بداية الأمر كان تكوينا علميا، و من خلال سرده لمساره و لتجربته الشخصية ،حاول ضيف اللقاء ، بعث رسائل غير مشفرة إلى الناشئة لحثها على التفاني و الإيمان بالوصول إلى الهدف المسطر، شريطة وضوح الرؤيا عند التلميذ، و ركز على ما اعتبره قاعدة ذهبية و هي «الإنسان ينبغي أن يكون حيث كان».

و اختتم اللقاء بتوزيع جوائز و شهادات تقديرية على المشاركات و المشاركين من تلميذات وتلاميذ أندية التربية و التكوين النشيطة بالمؤسسات التعليمية بخنيفرة.

● خنيفرة: محمد مرادي

القدس العربي
يومية - سياسية - مستقلة
AL-QUDS AL-ARABI

المجلس الوطني لحقوق الانسان يصدر دراسة حول الحالة النفسية والعقلية للمسجونين بالمغرب

يصدر المجلس الوطني لحقوق الانسان (هيئة حقوقية رسمية) دراسة حول الحالة النفسية والعقلية للمسجونين بالمغرب، في ما قال رئيس منظمة حقوقية مغربية ان ثلث المحكومين بمدد طويلة بالسجون المغربية يعانون من اختلالات نفسية وعقلية.

وأكد محمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (مستقلة) أن ثلث المحكومين بمدد طويلة أو المحكوم عليهم بالإعدام بالمغرب لهم اختلالات نفسية وعقلية، مشددا على ضرورة مساعدة الطبيب المتخصص في الخبرة الطبية للقضاء في شتى مراحل المتابعة الجنائية، من الساعات الأولى لدى الضابطة القضائية مرورا بالاعتقال الاحتياطي إلى جلسات المحاكمة ثم عند الاقتضاء في السجن.

وقال النشناش في ندوة حول 'المسؤولية الجنائية، الخبرة الطبية والنفسية في المحاكمة العادلة' نظمت بالرباط يوم الجمعة الماضي، 'ننتظر أن تعين اللجنة المستلقة المنبثقة، التي سيكون ضمن صلاحياتها القيام بالزيارات لأماكن الاحتجاز للوقاية من التعذيب وضمان احترام حق المعتقلين والمحتجزين'، مشيرا إلى أن المنظمة ساهمت في الورش الذي تقوم به وزارة العدل والحريات من أجل المنظومة القضائية.

وتحدث محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن تقارير موضوعاتية، تهم دراسة حول وضعية الطب الشرعي بالمغرب، سيتم نشر هذه الدراسة في غضون الأيام القادمة.

وأوضح الصبار أن المجلس قام بنشر دراسة ميدانية في الموضوع تضمنت بابا خاصا لموضوع العدالة والصحة العقلية، كشفت من خلاله الدراسة عن الوضعية المزرية للمرضى العقليين المعفيين من المسؤولية الجنائية، وسجلت الدراسة، استمرار إيداع مرتكبي الأفعال الجرمية المصابين بمرض نفسي أو عقلي بالمؤسسات السجنية، كما لاحظ المجلس أيضا، عدم احتساب مدة العلاج من مدة العقوبة في حالة المسؤولية الجزئية لشخص أودع بمؤسسة علاجية أثناء التحقيق بسبب ارتكابه جريمة.

من أجل تحريك ملف المعتقلين السياسيين

ظل ملف المعتقلين السياسيين للحركة الثقافية الأمازيغية يراوح مكانه منذ سنوات، حيث لم يعرف أي تقدم كبير رغم كل أنواع الاحتجاج التي تمّ تنظيمها، ورغم المطالب التي رفعت في الشارع وداخل الجامعات وخلال أنشطة الجمعيات، وتم التعبير عنها في البيانات والمواقف ووسائل الإعلام، كما نظم الطلبة العديد من الوقفات الاحتجاجية سواء في العاصمة أو في مناطق أخرى من أجل إطلاق سراح الطلبة المعتقلين.

الأسئلة المطروحة هي التالية: إذا كان موقف الجميع واضحا من انعدام شروط المحاكمة العادلة في محاكمة الطلبة الأمازيغيين بمكناس، فلماذا تتعامل القوى الحقوقية والديمقراطية وكذا الحركة الأمازيغية مع هذا الملف بنوع من الفتور ؟ ولماذا لم نرَ أية مبادرة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا الشأن، رغم الاتصالات التي تمت معه في هذا الموضوع ؟ وأين هم المحامون الذين يتولون الإشراف على هذه القضية ؟ ولماذا لا يقومون بتحريك الملف عبر وسائل الإعلام والندوات الصحفية واللقاء مع المسؤولين، وخاصة وزير العدل الذي بادر بمجرد توليه منصبه إلى إطلاق سراح المعتقلين السلفيين، وهي صفقة كانت بين السلفيين وحزب العدالة والتنمية جعلت السلفيين يصوتون لحزب المصباح في العديد من المناطق، مقابل إطلاق معتقليهم وإعادة فتح المدارس القرآنية التي أغلقتها السلطة بعد فضيحة الشيخ المغراوي، الذي دعا إلى تزويج الطفلة ابنة تسع سنوات ؟

إن من الأسباب الرئيسية لضعف تدبير هذا الملف ضعف الطرف الأمازيغي ومحدودية قدراته وتأثيره السياسي، سواء الجمعيات أو المحامون أو الفعاليات، ولعل الذي جعل الموضوع يبقى عالقا هذه المدة كلها ارتباط محاكمة الطلبة المعتقلين بمقتل أحد الطلبة الماركسيين، مما جعل العديد من الأطراف الحقوقية بمن فيها الأمازيغية نفسها تعتبر المحاكمة جنائية وليس سياسية، لكن الذي ينبغي التركيز عليه هو أنّ المحاكمة لم تكن عادلة، وأن الذي يعطيها الطابع السياسي هو التلفيق الذي عمدت إليه السلطات من أجل توريط الطلبة الأمازيغيين وإغلاق الملف باتهامهم عوض تسجيل واقعة القتل ضد مجهول، حيث ثبت أن المصالح الأمنية سعت إلى تلفيق التهمة للطالبين المعتقلين من أجل إنهاء القضية والتخلص من الطالبين في تصفية واضحة لحسابات الأمن مع تنظيم MCA بالجامعة.

من جهة أخرى لابد من تسجيل ملاحظة أساسية وهي أنّ إغراق ملف الطلبة المعتقلين خلال التظاهرات داخل عدد كبير من المطالب السياسية والاقتصادية والثقافية سواء في الشارع أو في البيانات لا يؤدّي إلى نتائج إيجابية، لأنه يُغيّب هذا الملف في ملفات أخرى، والصواب هو العمل على إبرازه في تظاهرات خاصة بالمعتقلين السياسيين وليس تغييبه وسط شعارات عامة.

ولا بد بهذا الصدد من التذكير بالعمل على المستوى الدولي، والذي لم يعرف تركيزا كبيرا على ملف معتقلي مكناس، مما يقتضي المزيد من الجهود في هذا الاتجاه كذلك.

توضيح

592/5

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الندوة المنعقدة يوم الجمعة 5 أبريل 2013 ندوة سنوية للتبادل مع هيئات المجتمع المدني، شركاء الاتحاد الأوروبي، ومنظمة من لدن الاتحاد نفسه.

وأوضح المجلس في بلاغ توضيحي، على خلفية مقال نشر بجريدة «الخبر» تحت عنوان «مجلس اليزمي يعقد ندوة حول المجتمع المدني بدعم من الاتحاد الأوربي»، أن هذه الندوة هي محطة للإطلاق الرسمي للمشاريع المنتقاة في إطار طلب عروض الاتحاد الاوروبي لسنة 2012 والمندرج في سياق برنامج تقوية قدرات المجتمع المدني.

وأوضح البلاغ ذاته أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في الجلسة الافتتاحية للندوة بدعوة من إينيكو لوندبورو، سفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب.

بان كي مون يدعو لايجاد حل عاجل لقضية الصحراء ويدعو إلى فتح الحدود بين المغرب والجزائر

دعا الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون إلى إيجاد "حل عاجل" لقضية الصحراء بسبب " تنامي عدم الاستقرار وانعدام الأمن" في منطقة الساحل، داعيا إلى فتح الحدود بين المغرب والجزائر

وأكد الأمين العام في تقريره الأخير حول الصحراء نشر أمس الاثنين بنيويورك أن "تنامي عدم الاستقرار وانعدام الأمن داخل وحول منطقة الساحل يستوجب حلا عاجلا لهذا النزاع الذي طال أمده".

وعبر الأمين العام في هذا التقرير، عن "انشغاله الكبير" بشأن أمن أفراد بعثة "المينورسو" ، مؤكدا أن "العمليات الجارية في شمال مالي، قد تهدد على المدى الطويل" المنطقة .

وأوضح ، في هذا السياق، "استمرار تعليق الدوريات الليلية للمينورسو" لكونها معرضة لمخاطر كبيرة ،لاسيما، بسبب "تسللات محتملة لعناصر مسلحة ووجود ثغرات في التنسيق على مستوى الأمن إقليميا ".

وذكر الأمين العام للأمم المتحدة بخطف ثلاثة أوروبيين يعملون في المجال الانساني بمخيمات تندوف في أكتوبر 2011 واستدعاء عام 2012 ل 17 من عمال الإغاثة العاملين في هذه المخيمات.

وقال إن "جميع الحكومات التي تم التشاور معها " عند زيارة مبعوثه الشخصي، كريستوفر روس، إلى المنطقة عبرت عن "مخاوف جدية بشأن المخاطر الناجمة عن القتال الجاري في مالي على المنطقة ومساهمته في تطرف ساكنة مخيمات " تندوف.

وأضاف "لقد حان الوقت بالنسبة للأطراف للمضي قدما نحو إيجاد حل مدعم يحظى بتشجيع المجتمع الدولي،" داعيا "الأطراف إلى الدخول في مفاوضات حقيقية" لإنهاء هذا النزاع الذي طال أمده .

غير أنه قال ، انه بالنظر الى الفترة التي شملتها الدراسة ، لاتزال مشاكل تعوق التقدم نحو حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الجميع، معبرا عن عدم وجود "تقدم في صلب هذه المسألة،" إذ أن كل طرف يتشبث "بموقفه ".

واعتبر ان "استمرار هذا النزاع يشكل عقبة أمام الاندماج المغاربي، الذي هو الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى لمواجهة التحديات المشتركة في ما يتعلق بعدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة".

وشدد على أن مبعوثه الشخصي سيواصل تشجيع "تطوير العلاقات بين المغرب والجزائر"، مناشدا الطرفين (المغرب والجزائر) "لمضاعفة الجهود للاستفادة أكثر من العلاقات بشكل أفضل وفتح الحدود لما فيه مصلحة المنطقة والمجتمع الدولي ككل ".

وقال إن كريستوفر روس سيضاعف الجهود "لتشجيع الجزائر والمغرب على مواصلة تطوير علاقاتهما الثنائية على أساس من الزيارات الوزارية والمجالات ذات الأولوية التي تم تحديدها من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس والرئيس بوتفليقة".

وشدد على أهمية معالجة قضية الصحراء في إطار استراتيجية أوسع لمنطقة الساحل، معتبرا أن النزاع هو "في المقام الأول نزاع يهم شمال إفريقيا".

لذلك، يرى السيد بان كي مون، ضرورة "التكامل الإقليمي" من خلال تعزيز اتحاد المغرب العربي، الذي هو "عنصر أساسي" في "التغلب على عدم الاستقرار الحالي وجني الثمار في المجالات " الاقتصادية والتجارية و الاجتماعية.

وعبر عن "ثقته بأن التقدم في هذا المجال سيساعد على تحسين الثقة بين الأطراف، وتهيئة الظروف" لحل قضية الصحراء.

وفي ما يتعلق بالإحصاء، أكد أنه "بموجب التوصيات الواردة في تقرير 5 أبريل الماضي والقرار الأخير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2044 تمت مطالبة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالقيام بدراسة تسجيل اللاجئين في المخيمات، وذلك تماشيا مع توجهها وولايتها ومبادئها، وتواصل المفوضية دائما حوارها مع البلد المضيف "، وهو الجزائر، وذلك على النحو المنصوص عليه في القرار 2044 (2012).

وخلال تطرقه لقضية حقوق الإنسان، أشار إلى الخطاب الملكي ليوم 6 نونبر 2012 الذي دعا فيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس "المجموعة الدولية للانخراط القوي لوضع حد للمأساة ،التي يعيشها أبناؤنا في تندوف داخل التراب الجزائري حيث يسود القمع والقهر واليأس والحرمان بأبشع تجلياته، في خرق سافر لأبسط حقوق الإنسان".

وأكد بان كي مون، في هذا السياق، "تعاون المغرب مع الإجراءات الخاصة" لمجلس حقوق الإنسان، وقال إنه تم "تشجيعه" من خلال التوصيات الأخيرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان "المؤيدة" من قبل المملكة.

وذكر بأن جلالة الملك أشاد بروح وخطوة وإعداد التقارير الموضوعاتية المرفوعة إلى النظر السامي لجلالة الملك من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، وصف بان كي مون ب"التطور الإيجابي" إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفروعه الجهوية، مؤكدا أن السلطات المغربية "سهلت الولوج" إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، اعترف بان كي مون "بجهود المغرب الهادفة إلى تحسين الظروف الاجتماعية" في جهة الصحراء وأنه أخذ علما ب"íœالاستراتيجية الجديدة للتنمية الجهوية" التي تقوم بها المملكة في الأقاليم الجنوبية.

وأشار إلى أن نموذج التنمية الجهوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "يهدف إلى تمكين السكان المحليين من التمتع بالحقوق في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعداد الشروط من أجل إنجاح المبادرة المغربية للحكم الذاتي، لدى التفاوض حولها داخل الأمم المتحدة".

وخلال تطرقه لإجراءات الثقة، أشاد بتوسيع برنامج تبادل الزيارات الذي مكن من مضاعفة لثلاث مرات عدد المستفيدين. كما أشاد بانعقاد يوم دراسي حول الثقافة.

وعلى صعيد آخر، أشار إلى التقدم المستمر في مجال إزالة الألغام.

وختم الأمين العام بتوصية مجلس الأمن بتمديد ولاية المينورسو 12 شهرا آخر.

يذكر أن ما يسمى بنزاع الصحراء "الغربية" هو نزاع مصطنع مفروض على المغرب من قبل الجزائر.

كما أن "البوليساريو" الذي هو حركة انفصالية يساندها النظام الجزائري، يطالب بخلق دويلة وهمية في المنطقة المغاربية. وهي وضعية تعيق كل الجهود المبذولة من قبل المجموعة الدولية لحل هذا النزاع على أساس حكم ذاتي موسع في إطار السيادة المغربية والاندماج الاقتصادي الأمني الإقليمي.

رسالة مفتوحة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان و السيد محمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

السيد: رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الرباط
السيد:رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

الموضوع: طلب الكشف عن من وراء تلفيق التهمة لزوجتي بالانتماء السياسي لجماعة العدل و الإحسان

تحية طيبة و بعد :

يشرفني و يسعدني سيدي الرئيس أن أتقدم إليكم بطلبي هذا راجيا من سيادتكم المحترمة الطلب من السلطات المعنية بالأمر بالكشف عن صاحب التهمة الملفقة لزوجتي بالانتماء السياسي إلى الجماعة المحظورة، و تدعي مندوبية الأوقاف أن المخابرات هي التي أخبرتهم بذلك، و أطلب منكم كذلك أن تعطيكم هذه المخابرات حجة ثابت أنها تنتمي إلى جماعة العدل و الإحسان، وإذا و قع العكس أطلب من السلطات المعنية إحالته على المحاكمة بالمجلس التأديبي.

سيدي الرئيس هل هناك مخابرات تعمل لحسابها الخاص و مهمتها هي تلفيق التهم للأبرياء فتجعل الظالم مظلوما و المظلوم ظالما؟ فما هو عنوانها إذن ؟ هناك بعض الأشخاص يسببون في الإرهاب و الجرائم، يظلمون الأبرياء ويتهمونهم بما ليس فيهم، أما نحن فقد التجأنا إلى القلم للمطالبة بحقنا بشكل قانوني، لكن لاحياة لمن تنادي.

وأخيرا تقبلوا سيدي الرئيس فائق احتراماتي و التقدير و دمتم في خدمة الصالح العام.

L'enfer des prisonniers marocains

Dans son rapport annuel pour l'année 2011-2012, l'Observatoire Marocain des Prisons dresse la liste des nombreux fléaux qui sévissent dans les prisons du Royaume. Sans grande surprise, la surpopulation carcérale arrive en tête dans les 73 centres pénitenciers du pays. A titre d'exemple, la prison d'Ain Kadous de Fès accueille 1 968 détenus pour une capacité de 900 et celle d'Ain Sebaa 7 838 pour une capacité de 5 000. Ces chiffres révélateurs peuvent être en partie expliqués par la détention provisoire, qui représente 46% de la population carcérale. Le rapport estime d'ailleurs que 1000 nouveaux détenus franchissent les portes des prisons chaque mois. L'Observatoire pointe principalement du doigt la violence, les trafics de drogue, la corruption et l'analphabétisme. Sur ce dernier point, il est à déplorer que 79,3 % des prisonniers demeurent analphabètes, un constat qui ne facilite guère la mise en œuvre des plans de réinsertion, notamment les programmes de formation professionnelle.

Mohammed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme

Désormais libres de lire

Dans le cadre de la modernisation de la politique pénitentiaire au Maroc, l'administration concernée et les universités marocaines ont conclu un accord afin de mettre à la disposition des prisonniers un vaste choix de livres. C'est un nouveau pas en avant pour les défenseurs de Droits de l'Homme qui aspirent à faire respecter ceux des prisonniers au Maroc. Concrètement, plus de cinq milles livres seront distribués dans une soixantaine de prisons à travers le royaume. Selon le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) Mohamed Sebbar, "l'objectif est de participer à l'orientation des détenus dans leurs études et de faciliter leur réinsertion dans la société après leur sortie de prison". Aujourd'hui, les prisons marocaines comptent quelques 70 000 prisonniers dont 85% de jeunes. Ainsi, l'accès à un large éventail de livres est un élément clé pour leur réinsertion et pour un avenir meilleur. Par ailleurs, la lecture permettant de s'évader au fil des pages, elle offre aux prisonniers, qu'on dit privés de liberté, un moyen de voyager, même confinés entre quatre murs. D'où l'importance pour eux de savoir lire…

SIEL

Bilan mitigé pour le Salon du livre

● 780 exposants, une centaine de rencontres sur divers thèmes, 47 pays des quatre coins du monde, plus de 130 activités culturelles, 140 animations pour enfants...

● Avec plus de 500 000 visiteurs, le SIEL a remporté un franc succès.

● Des professionnels du livre et des écrivains restent, toutefois, insatisfaits.

Le Salon international de l'édition et du livre (SIEL) a réussi cette année son pari : constituer un lieu convivial entre écrivains, pense+urs et lecteurs. Pour sa 19e édition, organisée du 29 mars au 7 avril à la Foire internationale de Casablanca, le Salon a réuni le monde des éditeurs, des libraires, de la presse, des bibliothèques, de la diffusion, de la distribution sans oublier les métiers liés à l'imprimerie, à la publicité, à la microédition électronique et aux produits multimédias. Et que ce soit directement sur les stands ou encore dans les quatre espaces sur place, le SIEL a palpité cette année d'une intense activité intellectuelle, autour d'une grande variété de débats, de tables rondes, de conférences et de présentations de livres par leurs auteurs.

À titre d'exemple, le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME) a proposé, tout au long du Salon, des cafés littéraires, des tables rondes, des programmes jeunesse et des ateliers diversifiés axés sur les thèmes des migrations, des identités et de la citoyenneté. À noter aussi les conversations avec l'absent, une manière de rendre hommage aux écrivains défunts marocains, Maghrébins et Africains, dont Edmond Amran El Maleh, Kateb Yacine, Mohamed Choukri ou encore Aimé Césaire et Mohamed Leftah. «Nous avons choisi cette fois de mettre en lumière le genre des écritures migrantes, diasporiques et transnationales. C'est aussi une façon de souligner ces spécificités qui émergent et s'institutionnalisent de par le monde, même si ce phénomène intervient à des degrés divers», explique Driss El Yazami, président du CCME et du Conseil national des droits de l'Homme.

Les écrivains marocains de par leur double appartenance n'échappent pas à cette règle. «À travers ce programme conçu pour le SIEL, nous avons voulu offrir une place de choix à cette littérature riche en expériences et mettre en avant le rôle que jouent les Marocains du monde dans les paysages culturel, social, économique et politique d'un Maroc en pleine mutation», ajoute-t-il. La France, quant à elle, a retrouvé cette année le Salon avec un programme riche en rencontres et en débats

Le Salon du livre confirme son succès d'année en année.

autour du livre. Sous le signe «Des générations et des littératures du Sud», le bilan de sa participation est «plus que positif», nous confie Odile Nublat, responsable du pôle Livre et des médiathèques de l'Institut français du Maroc. «Plusieurs écrivains de renom ont répondu à notre proposition cette année comme Sholastique Mu Kasonga, Prix Renaudot, Océans, Ahmadou Kourouma, Oscar Coop-Phane, Prix de Flore et Thierno Maonemembo, Prix du roman métis, Aurélien Bellanger et Monique Dagnaud, pour ne citer que ceux-là.

À retenir aussi la réussite de "Livre-moi.ma", une des deux expériences les plus réussies de vente en ligne de livres papier et électroniques au Maroc à côté d'Al Moggar d'Agadir», ajoute-t-elle. La participation des éditions et institutions marocaines n'est pas non plus passée inaperçue.

Cependant, le bilan positif du SIEL n'en cache pas moins la frustration des éditeurs et des écrivains. Le constat est affligeant, l'édition marocaine est en perte de vitesse depuis des décennies. «Il ne faut pas trop se leurrer. Au Maroc, il n'y a même pas de rentrée littéraire», explique Layla Chaouni, directrice des Éditions le Fennec qui déplore également le changement de la date de la tenue du Salon. «C'est une décision unilatérale, sans concertation avec les professionnels du livre. Cela affecte notre plan d'action pour l'année en cours compte tenu des engagements que nous avons pris quant aux autres rendez-vous culturels notamment les salons du livre nationaux et internationaux», se désole-t-elle. S'ajoute à cela, le manque de communication sur le Salon. En terme de vente, la déception bat son plein. «Le livre est surplombé par la crise de lecture, les ventes ont tendance à baisser de façon constante. Les lecteurs sont de moins en moins nombreux. Nous ne pouvons pas parler de best-seller si nous mettons trois ans pour vendre un livre, même si c'est à 10 000 exemplaires. Il faut évaluer aussi la quantité et la durée», conclut-elle. Pourtant lors de ce Salon, le Fennec a proposé une bonne brochette de livres fraîchement édités, de beaux livres, littérature, débats philosophiques, etc.. «C'est des livres sans lecteurs», se lamente Rachid Chraïbi des Éditions Marsam. «Nous sommes incapables de sortir indemnes de la crise de lecture. Nous avons recommandé des solutions d'urgence, des mesures concrètes pour y remédier. Mais nos recommandations sont restées lettres mortes», s'insurge-t-il.

À quand une vraie politique du livre au Maroc ? Telle est la question de l'heure à laquelle il est très difficile de répondre pour le moment. Rendez-vous est donc pris pour la vingtième édition du Salon, à charge pour le ministère de la Culture de les mettre en œuvre.■

A.A.

UN CONCEPT NOVATEUR

Pour marquer sa participation au SIEL, la France a réédité le concept novateur des «Nocturnes du Salon», introduit en 2012 pour cette occasion. Après le franc succès qu'il a remporté l'année dernière, le concept a confirmé sa bonne santé lors de cette 19e édition. Invitation à la fête et à l'échange, les «Nocturnes du Salon», à l'Institut français de Casablanca, ont été un temps privilégié de découvertes de la littérature au croisement d'autres arts. Ici, il s'agit des concerts littéraires, des impromptus, des lectures performances en compagnie du musicien Arthur H, le romancier Abdellah Taïa, la chorégraphe Bouchra Ouziguen et Abdellatif Laâbi, le Prix Goncourt de la poésie 2009. Et bien d'autres rendez-vous conçus avec ses partenaires, dont le CCME, Eunic Languedoc-Roussillon livre et lecture.